

أدب المفتي والمستفتي

خرجت من بيتها فيها وأقامت عند أبيها إذا كان ذلك بغير إذنه وأما اختلافهما في مدة ذلك فإن اتفقا على وقت خروجها وتنازعا متى رجعت إلى طاعته ولا بينة فالحق قول الزوج مع يمينه لأن الأصل عدم رجوعها بغير إذنه فالحق قولها مع يمينها لأن الأصل عدم خروجها وإن طلقها ذلك فالحق قولها مع يمينها لأن النفقة كانت واجبة وتنازعا فطراً أن مسقط محل التنازع والأصل عدمه .

417 - مسألة وردت من قاض ما الحكم في امرأة غاب عنها زوجها وانقطع خبره ولم يترك لها نفقة هل الفتوى على أن لها المطالبة بالفسخ بسبب ذلك أم لا وكم الأقوال القديمة التي يفتى عليها وما هي .

أجاب Bه إن الفتيا على أنه مهما كانت واجبة النفقة عليه وتعدت منه عليها لعدم مال حاضر له مع عدم إمكان أخذها منه حيث هو كتاب حكمي وغيره لكونه لم يعرف موضعه أو عرف لكن تعدت مطالبته عرف حاله في اليسار والإعسار أو لم يعرف فلها الفسخ بالحاكم وحكمه كما في الثابت عسره فإن تعذر النفقة بذلك كتعذرهما بالإعسار والفرق بينهما بأن الإعسار عيب فرق ضعيف ومن أئمتنا من يرى الافتاء بالمنع من الفسخ لكن الافتاء بالفسخ هو الصحيح وهو الأصح عند الغزالي C ذكر ذلك في مسألة المفقود ولصاحبه أبي الحسن بن الشهرزوري الدمشقي هو صنفها في تصحيحه وتقريره وا □ أعلم .

418 - مسألة إذا غاب الزوج قبل عرضها نفسها عليه وتمكينه منها فكيف الطريق إلى إيجاب نفقتها عليه وهو غائب